



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



محاضرات مادة فقه المعاملات د. محمد عمر الخلف

محاضرات مادة فقه المعاملات

لطلاب السنة الرابعة

كلية الشريعة - جامعة دمشق

شرح وتقديم:

د. محمد عمر الخلف

أحكام الرهن الصحيح

محاضرات مادة فقه المعاملات د. محمد عمر الخلف



حبس الرهن (استدامة القبض)

الحنفية والمالكية والحنابلة:
استدامة القبض شرط للزوم
الرهن
لأن الرهن يراد للوثيقة
أما القياس على الهبة فهو
قياس مع الفارق

الشافعية:
استدامة القبض
ليست شرطاً في
الرهن
قياساً على الهبة

حفظ الرهن



اتفق الفقهاء على أن المرتهن يجب عليه أن
يحفظ الرهن، لأن من كانت له اليد كان عليه
الحفظ

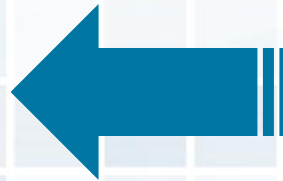
حفظ الرهن بغيره

الظاهر أن هذا هو قول
الجمهور أيضاً
لأن المرتهن له أن يفعل
في الرهن ما يعد حفظاً له
ومن الحفظ أن يحفظه في
عياله

الحنفية
الرهن كالوديعة فكما
يجوز له أن يحفظ
الوديعة في عياله يجوز
حفظ الرهن

مؤنة الرهن (مصاريق الرهن)

طالما أن العين المرهونة
ملك للراهن
فذهب الجمهور إلى أن مؤنة
الرهن تكون على الراهن



العين المرهونة
ملك للراهن أصلاً

مؤنة الرهن عند الحنفية

ما كان لرد الرهن إلى
يد المرتهن أو مداواته
يفرق فيه بين الأمانة
والمضمون،
فالمضمون على
المرتهن والأمانة على
الراهن

ما يحتاج إليه لحفظ
الرهن كأجرة الحفظ
ومأوى الماشية
فعلى المرتهن لأنه
يجب عليه الحفظ

ما يحتاج إليه
لمصلحة الرهن
نفسه وبقائه
فعلى الراهن
لأنه ملكه



اليد على المرهون

محاضرات مادة فقه المعاملات د. محمد عمر الخلف

لمن تكون اليد على الرهن؟



لا خلاف بين الفقهاء في أن اليد في الرهن بعد عقد صحيح
هي يد المُرْتَهِن؛ وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ اسْتِرْدَادُهُ إِلَّا بِرِضَا
الْمُرْتَهِنِ أَوْ بِإِدَاءِ الدَّيْنِ، لأن العقد للاستيثاق من الدين
فتكون اليد للمستوثق وهو الدائن المرتهن، وبناء عليه لا
يصح أن يتصرف الراهن في الرهن إلا بإذن المرتهن.

هل يد المرتهن يد ضمان أو أمانة؟

فائدة الخلاف تظهر
في حالة هلاك
الرهن دون تعد أو
تقصير

يد الضمان
يضمن صاحبها
سواء تعدى أو
قصر أم لا
مثل يد الغاصب

يد الأمانة
لا يضمن صاحبها
إلا بالتعدي أو
التقصير مثل يد
الوديعة والمضارب

القول الأول:



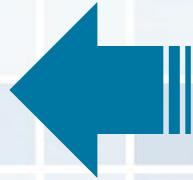
للجمهور من الشافعية والحنابلة

يَدَ الْمُرْتَهِنِ عَلَى الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ يَدُ أَمَانَةٍ، فَلَا يَضْمَنُ إِنْ
تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَعَدُّ وَلَا يَسْقُطُ عَنِ الرَّاهِنِ شَيْءٌ بِمُقَابَلَةِ الرَّهْنِ،
إِلَّا إِذَا تَعَدَّى أَوْ قَصَرَ وَتَسَبَّبَ فِي هَلَاكِ الرَّهْنِ.

القول الثاني: للمالكية

ما يمكن إخفاؤه
كالحلي والعروض
يضمنها المرتهن
ولو لم يتعدى أو
يقصر

ما لا يمكن إخفاؤه
كالحيوان والعقار
لا تضمن إلا
بالتعدي والتقصير



وهذا يعني
قربهم من
مذهب الجمهور

القول الثالث: للحنفية



يد المرتهن يد ضمان

يضمن المرتهن العين المرهونة إن هلكت تعدى
أو قصر أو لا

هلاك العين المرهونة واستهلاكها

استهلاك العين
المرهونة

هلاك العين
المرهونة

استهلاك
الأجنبي
للعين
المرهونة

استهلاك
المرتتهن
للعين
المرهونة

استهلاك
الراهن
للعين
المرهونة

هلاكها
بنفسها دون
تعد أو
تقصير

هلاكها
نتيجة
التعدي أو
التقصير

الحالة الأولى: هلاك العين المرهونة بتعد أو تقصير



اتفق الفقهاء على أن العين المرهونة إن هلكت بتعد أو تقصير، فإن المتعدي أو المقصر يضمنها، سواء أكان المتعدي هو الراهن أو المرتهن أو الأجنبي، وسواء قلنا إن يد المرتهن هي يد أمانة أم يد ضمان.

الحالة الثانية: هلاك العين المرهونة بنفسها دون تعد أو تقصير

المالكية

على التفريق بين
الهلاك الظاهر
فالضمان على الراهن
والهلاك الخفي
فالضمان على المرتهن

الحنفية

الضمان على
المرتهن لأن يده يد
ضمان كما سبق

القول الأول:

الشافعية والحنابلة
لا ضمان على
المرتهن لأن يده
يد أمانة كما
سبق

أدلة الجمهور

• حديث: «لا يغلَق الرهن من صاحبه الذي رهن له غنمه وعليه غرمه».

• أن الرهن وثيقة لتوثيق الدين، ولا يسقط الدين بهلاك الوثيقة.

• القياس على حالة هلاك الكفيل أو الشاهد، أو صك الدين.

• أن الرهن إن كان أكثر من الدين فالزيادة أمانة، فيكون كله كالأمانة، قياساً على الوديعة.

أدلة الحنفية

• حديث أن رجلاً رهن فرسه، فهلك، فقال له النبي: «ذهب حقلك».

• حديث: «إذا عمي الرهن فهو بما فيه».

• إجماع الصحابة والتابعين على أن الرهن مضمون، مع اختلافهم في كيفية الضمان، واختلاف السلف على ثلاثة أقوال لا يجيز ظهور قول رابع لأنه يعد خروجاً على الإجماع

تابع: أدلة الحنفية

• أن الرهن هو وثيقة لجانب الاستيفاء، وقد تقرر الاستيفاء بالهلاك فلو استوفى الدين بعده مرة أخرى يؤدي ذلك إلى الربا، لأنه يكون استيفاءً ثانياً.

-٤

• أن الرهن هو عين مقبوضة للاستيفاء، فيضمنها من قبضها للاستيفاء منها.

-٥

• لأنه محبوس بدين فكان مضموناً كالمبيع إذا حبس لاستيفاء الثمن، لأنه في قبضة البائع.

-٦

كيفية الضمان عند الحنفية

زفر

الرهن مضمون بقيمته بالغة
ما بلغت وتعتبر القيمة يوم
الرهن

جمهور الحنفية

مضمون من خلال الدين، فهو
يضمن الأقل من قيمة الرهن
وقيمة الدين

أدلة الملكية



- ✓ حجة مالك هي الاستحسان لأن التهمة تلحق بالمرتهن في حالة الغياب والهلاك فيتهم بالتقصير، ولا تلحق به في حالة الظهور.
- ✓ والاستحسان عند مالك هو الجمع بين الأدلة المتعارضة، وهي هنا الحديثان السابقان.

انتهت المحاضرة الرابعة من بحث الرهن من
مادة فقه المعاملات للسنة الرابعة للعام
الدراسي ٢٠١٨ / ٢٠١٩

